



مقررات شهادة
التأهيل الفقهية

على مذهب
الإمام أبي حنيفة



٤

فقه المعاملات المالية



بالتعاون مع:

مركز لبحر
العلمي

فقهاء للتدريب
والاستشارات



إعداد:

فقه المعاملات المالية



(ح) فارغیتہ الفخری، ۱۴۴۲ھ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السلامة، يونس بن عبد الله بن عبد العزيز
فقه المعاملات المالية. / يونس بن عبد الله بن عبد العزيز السلامة. -
طبعة. - مكة المكرمة، ١٤١٣ هـ.
٦٦ ص: ٢٤ × ١٧ سم.

ردمك: ٥-٤٨-٨٣٥٠-٦٠٣-٩٧٨
١-الجماعات (فقه إسلامي)
ديوى ٢٥٣
١٤٤٣/٩٤٤٤

رقم الإيداع: ٧٤٣ / ٩٤٧

94A-707-A500-1A-0.643



دار طبية الخضراء
التشخيص والتدريب | مصر



المجلس الأعلى للتعليم
الجامعة المغربية

الطبعة الأولى

(15-11-1954)

مُخَوِّقُ الطَّبِّعِ بِمَحْفُوظَةٍ

  @dar_tg  dar_tg1
 dar.taibagreen123  dar.taiba
  055 042 8992  012 556 2986
 yyy.01@hotmail.com  dartaibagreen@gmail.com
 المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

مكتب مقبضاء للتدريب والاستشارات
مكتب خبرة لاجل المعهد البحوث والاستشارات
بدراسة

 @foqhaatu  foqhaatu@gmail.com
 055 083 1517  المدينة المنورة

مقررات

على مذهب
الإمام أبي حنيفة

التَّائِهِيْلُ الْفُقَهِي

فقه المعاملات المالية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفردات المقرر

- ◆ أنواع المعاملات المالية، وما يندرج تحت كل نوع.
- ◆ أركان البيع وشروطه.
- ◆ تقسيم البيع بعنة اعتبارات.
- ◆ أركان السلم وشروطه.
- ◆ القبض، والرد في البيع.
- ◆ الرضا وصوره.
- ◆ الخيار في البيع.
- ◆ الشروط في البيع.
- ◆ دراسة الأبواب الآتية بمعرفة أركانها وشروطها ورؤوس مسائلها يليها: الإجارة، الحوالة، الرهن، الكفالة، الشركات، الوضعة، العارية، الفصب، الهبة، الوقف، الوصية، وغيرها.
- ◆ ونسأل الله أن ينفع بهذا المقرر، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه.

قسم إعداد العقائب التعليمية

في مكتب فقهاء للتدريب والاستشارات
foqhaatu@gmail.com

الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله، وصحبه.
أما بعد، فهذا مقرر (المعاملات المالية) ضمن مقررات (التأهيل الفقهي على مذهب الإمام أبي حنيفة -رحمه الله-)، تضمن أهم أبواب ومسائل المعاملات المالية على القول المتمند في مذهب الإمام أبي حنيفة -رحمه الله-، والمقرر مكون من كتابين، الكتاب الدراسي، وكتاب التمارين.

أهداف المقرر:

- ◆ أن يفهم المتدرب المصطلحات الفقهية في أبواب المعاملات.
- ◆ أن يستحضر المتدرب الأحكام الأساسية في فقه المعاملات.
- ◆ أن يستطيع المتدرب التمييز بين أنواع العقود.
- ◆ أن يحيط المتدرب علماً يميز أنواع العقود المسماة.
- ◆ أن يميز المتدرب العقود الصحيحة من العقود الفاسدة، من خلال تطبيق أركان العقود وشروطها.
- ◆ أن يستحضر المتدرب أركان كل عقد من العقود المسماة وشروطه.
- ◆ أن يكتسب المتدرب ملكة تنزيل أحكام مسائل المعاملات على الوقائع العملية.



المال: ما يميل إليه
الطبيع، ويمكن أخذه
لوقت الحاجة، فالنافع
والحقوق ليست بمال.







شروط
الانعقاد

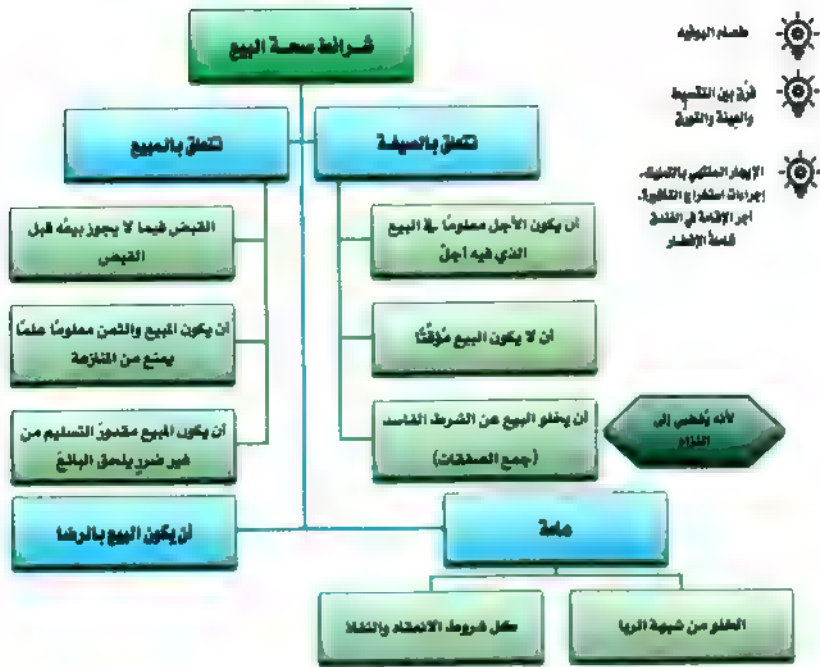
شروط
التفاد

شروط
الصحة

شروط
اللزوم







شروط اللزوم

خلو البيع من الخيارات

خيار الرؤية

خيار الشرط

خيار العيب

أنواع الخيار

خيار الشرط
(ثلاثة أيام)

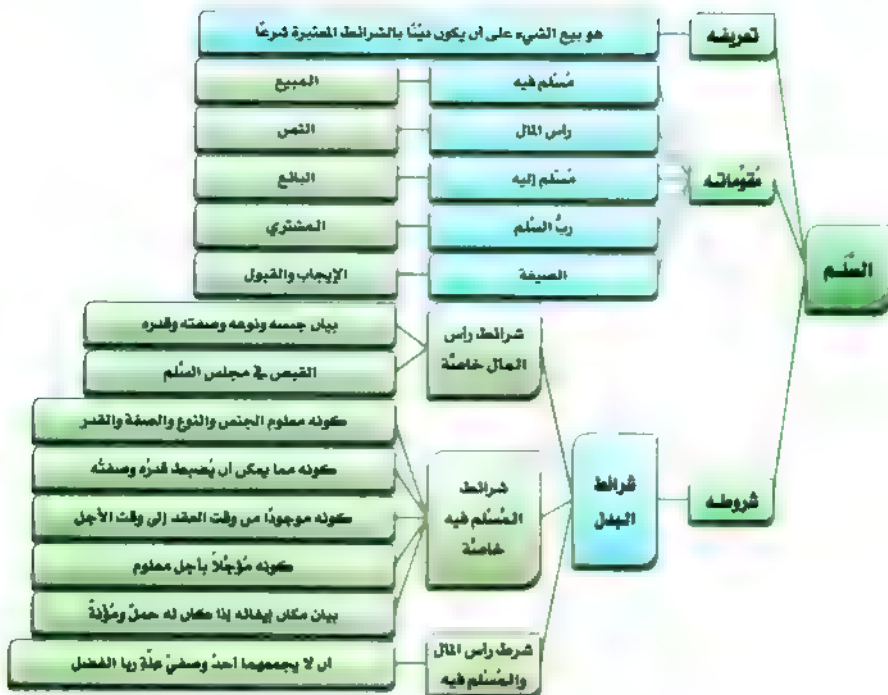
ما يثبت لأحد المتعاقدين الاختيار
بين الإمضاء أو الفسخ

خيار العيب

ما يبيع مطلقاً إذا بيع وفيه عيب
قديم يكون فيه الخيار

خيار الرؤية

حق يثبت لمن اشترى شيئاً ولم يره،
فإذا رآه، فإن شاء قبله، وإن شاء
فسخ البيع





ما حكم الشروط الفهرتية؟



الصرف

شرائطه

أن يكون حالياً عن شرط الخيار

أن يكون حالياً عن الأجل مهما أو
لأحدهما

بعض البدل أقل من الاضطرار

تعريفه

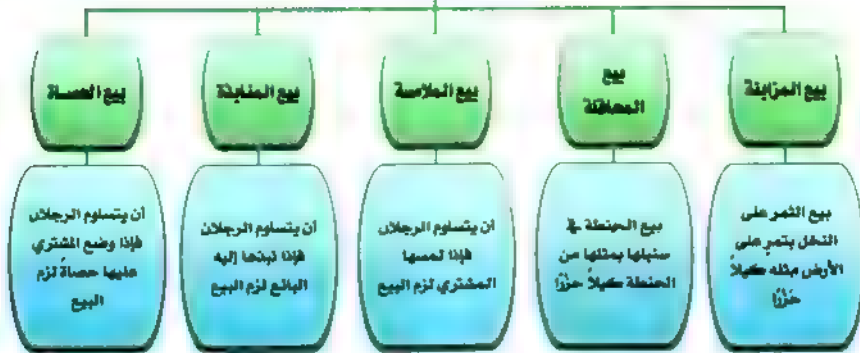
بيع بعض الأثمان ببعض،
أو بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس
أو بشيء بجنس

أنواع البيع باعتبار حكمها (التفصيل)





صور البيوع الفاسدة



الربا



المعاملات تقتضي المساواة
 وذلك يوجب تحريم الزهادة
 وفي أخذ الرائدة ترك الشفعة
 والمرحمة وإنما تصرف
 المساواة بدوات الأمثال



الغصب





الإكراه

شرطه

أن يقع على غائب رأي المكره أنه
أو لم يجهز إلى ما دعي إليه
تحقق ما أورد به

مكون المكره قادراً على
تحقيق ما أورد

الناقص

ما لا يوجب الإلجاء والاضطرار، وهو
الحبس والضرب الذي لا يخاف منه
التلف

أنواعه

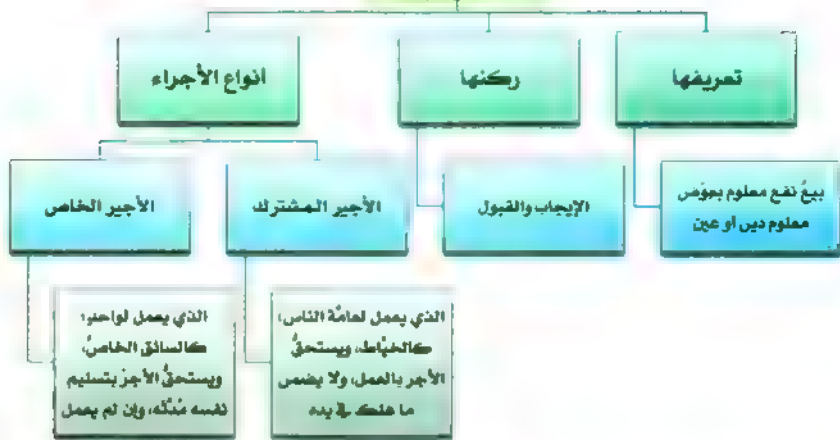
انقسام

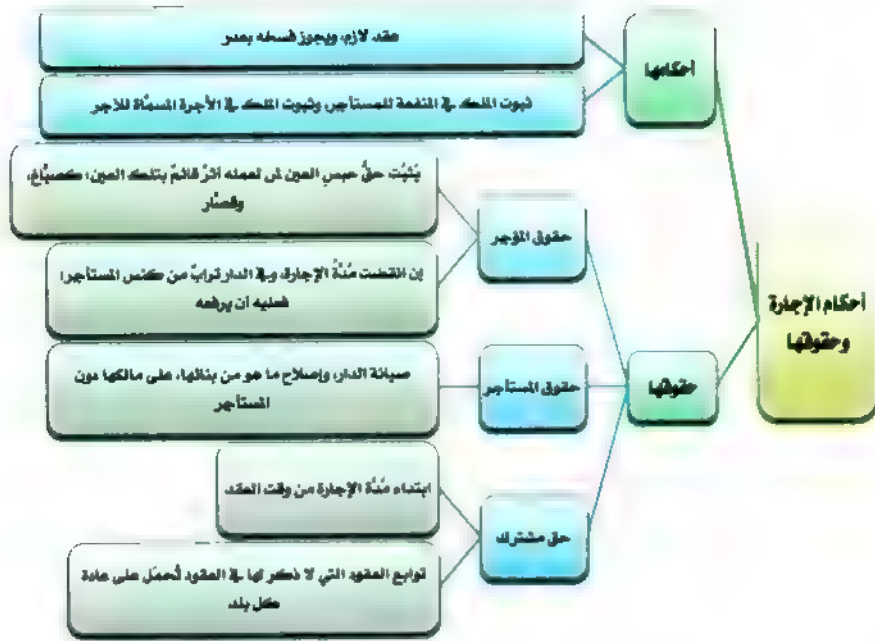
ما يوجب الإلجاء والاضطرار، كالمقتل،
والقطع، والضرب الذي يخاف منه تلف
البدن أو العضو

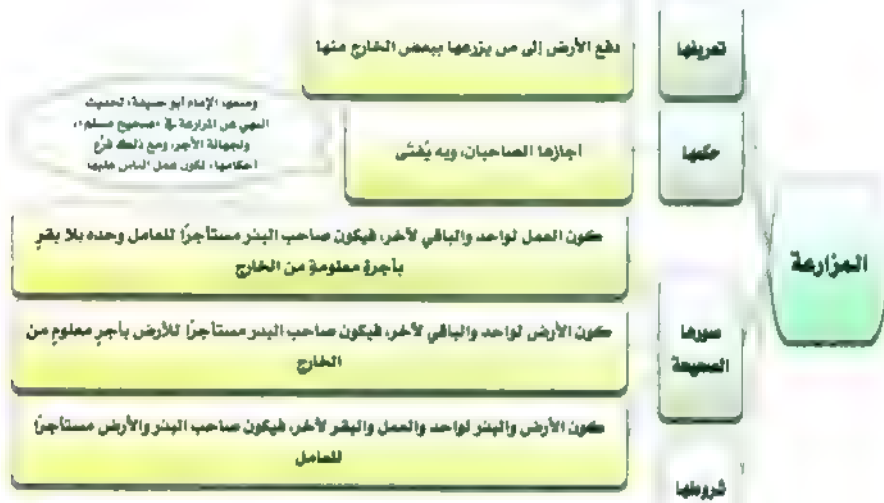


دفع حاجة من لا يملك داراً
يسكنها أو دابةً يركبها
فهي تشريع الإجارة رحمة
من الله للحيوان

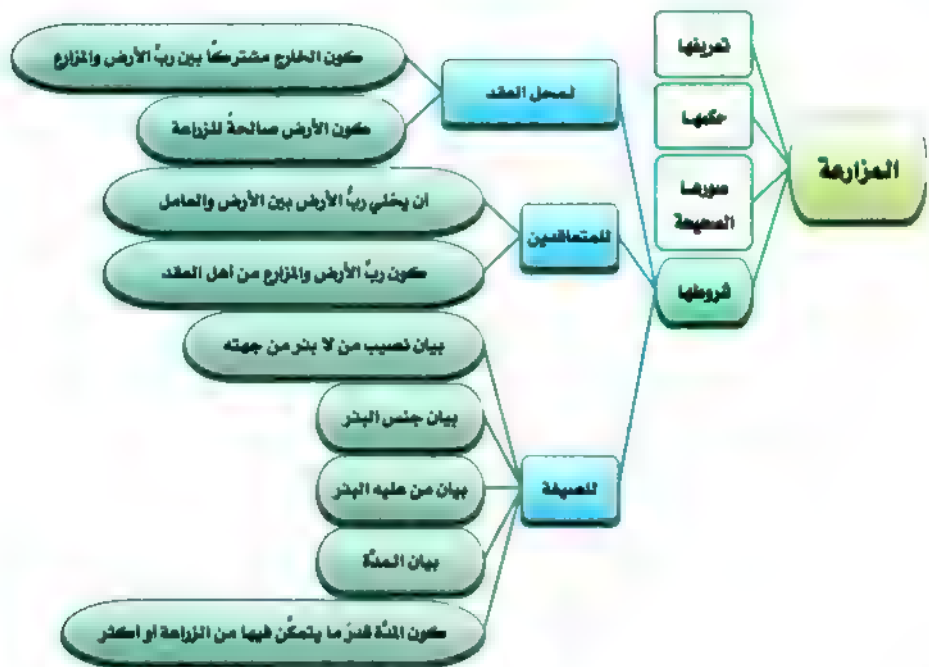
الإجارة







وصعد الإمام أبو حنيفة، تلميذ النبي عن المزارعة إلى «صحيح مسلم» ولجهة الأجر، ومع ذلك فرغ أحكامها، لتكون أصل الناس عليها



الرهن

تعريفه

هو حبس الشيء بحق يمكن أخذه منه كالتأمين

ركنه

يستند بالإيجاب والقبول ويتم بالقبض

المرهون

يجوز وضع الرهن على يد ثالث، وذلك إن التلق الرهن والتلق وليس للرهن ولا للمرتهن أخذه منه

الرهن محبوس بكل الشيء، فيكون محبوساً بكل جزء من أجزائه سواء أكانت في حقه على قضاء الدين

يجوز الريادة في الرهن، ولا يجوز الريادة في الشيء

إن رهن شيئاً واحدة عند رجلين يذهب لكل واحد منهما، جائز وجميعها رهن عند كل واحد منهما

لا يتمتع بالرهن وعليه حفظه وضمانه

يلزم على المرتهن تسليم الرهن إن استوفى دينه

لا يبعد بيع الرهن بغير إذن المرتهن

يصح توسيع الرهن المرتهن أو التقليل أو غيرهما ببيع الرهن عند حلول الدين

إن مات الرهن، باع وصيه الرهن، وقضى الدين

ضام الرهن للرهن وعليه ما يحتاج إليه الرهن في مصلحة بقائه

المرتهن

الرائع

احكامه

الكفالة

شروطها

أنواعها

سببها

تصرفها

الكفالة بالنفس

الكفالة بالمال

مطالبة من له الحق بالتوكيل
بتكثير صحن المطالبة أو
تيسير وصول حقه إليه

هي ضمُّ ذمَّة إلى ذمَّة في
المطالبة

يبرأ الكفيل إن سئم الكفول
به في مكان يقدر الكفول
على إحداثكمته

إن شرط في الكفالة تسليم
الكفول به في وقت يسميه
لزمه إحداؤه إذا طال به
في ذلك الوقت

الكفول له بالخيار، إن شاء
طالب الذي عليه الأصل
وإن شاء طالب كفله

إذا أبرأ الكفول له الكفول
عنه، أو استولى المال منه
برئ الكفيل

إذا مات الكفول به أبرأ
الكفول من الكفالة بالنفس

الكفالة



يجوز التوكيل بالخصومة، سواء بالدعوى الصحيحة
أو الجواب الصريح في ملأ الحقوق

الوكالة

تعريفها

إقامة الغير مقام نفسه في التصرف

شرطها

أن يكون الموكل ممن يملك مطلق التصرف ويلزمه أحكام التصرف

تكون التوكيل من مقل المقدر

أحكامها

كل عقد يضيقة التوكيل إلى نفسه، فحقوق ذلك المقدر تنطبق بالتوكيل دون الموكل

كل عقد يضيقة التوكيل إلى موكله، فإن حقوقه تنطبق بالتوكيل دون الموكل

إذا وكل رجلين، فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكل فيه دون الآخر

لا يجوز للتوكيل بالبيع والشراء أن يعقد مع أبه، وبنه، وولده، وولده، وأخته

لا يجوز للتوكيل بالبيع والشراء بتقصير لا يتفان الناس في مثله



فريق في الاحكام
بين انواع الشركات

الشركة

المضاربة عقد شركة بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر









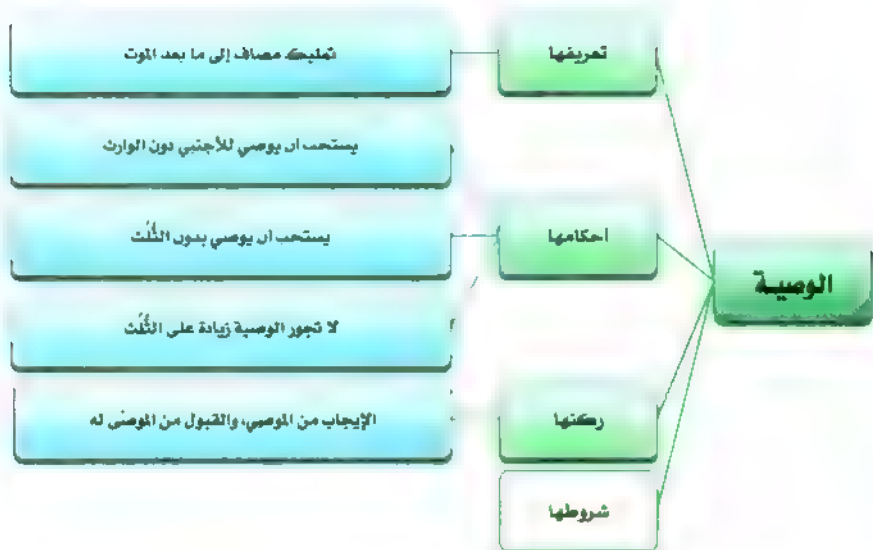
يكره تحريرياً الرجوع إلى الهبة بعد القبض،
ويصحبها أمور مجموعة في قولهم:
(دفع خزانة)

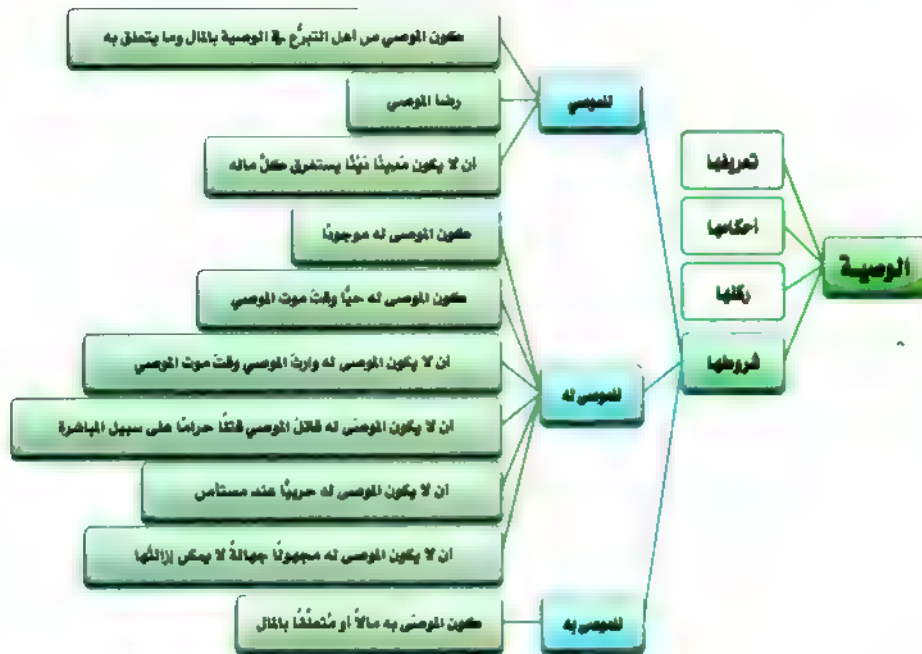
الهبة



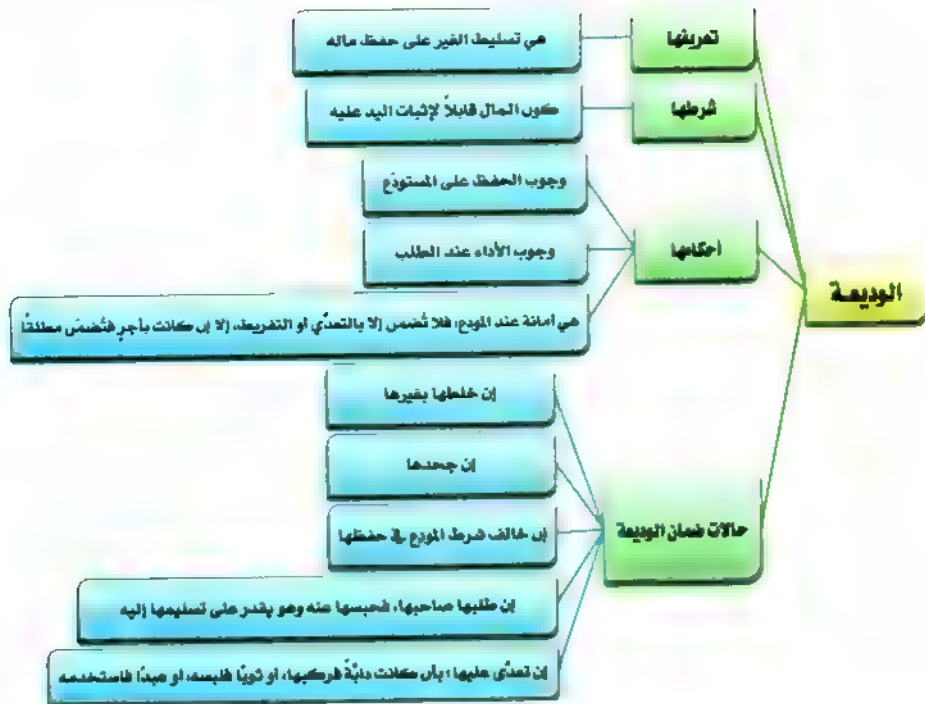












النقطة

تعريفها

مالٌ يوجد حالما لا يعرف مالكة

أنواعها

من غير الحيوان، وهو المال الساقط لا يعرف مالكة

من الحيوان، وهو الضالة من الإبل والبقر وتضم من البهائم

النقطة في الحبل
والحرم سواء

إن انطلق الملتقط عليها بغير إذن الحاكم فهو متبرع

إن انطلق بأمر القاضي كان ذلك دليلاً على صاحبها

التعريف بها

عنده أن يسدي، أي وجدت نقطة لا أدري مالكة، فليأت مالكةا وليعدها لأدنها عليه

فقط: غير مقترنة بمدة معلومة، بل هي مقصورة إلى رأي الملتقط، فمعرفة إلى أن يغلب على ثقته أنها لا تطلب بعد ذلك

أحكامها

النقطة إمالة في يد الملتقط إن شهد أنه يأخذها ليحفظها ويردّها على صاحبها

إن كان الملتقط فقيراً، فلا بأس له أن يستعج بالنقطة بعد التعريف، بأن يتمكّن

إن لم يأت حتى غلب على ظن الملتقط عدم إتيانه، بعد التعريف مدة، فإنه يتصدّل بها

مقررات

على مذهب
الإمام أبي حنيفة

التَّائِهِيْلُ الْفَقْهِي

فقه المعاملات المالية

كتاب التمارين

السؤال الأول : ضع علامة (صح) أو (خطأ) أمام العبارة المناسبة مما يلي :

خطأ	صح	العبارة
		تكرار الإيجاب قبل القبول يُبطل الإيجاب الأول، ويُعتبر فيه الإيجاب الثاني
		بيع التعاطي لا ينصهر إيجاباً، بل ينصهر قبضاً بعد معرفة الثمن
		لا ينعقد البيع بالمكاتبه من طرف واحد
		لا ينعقد البيع بالإشارة للأخرس حتى لو كانت مهمومة
		ينعقد بيع التعاطي في الحسيس دون النفس
		شروط الصحة هي ما لا صحة للبيع بدونها، ولا ينعقد ولا ينفذ إلا بها
		لا يصلح الواحد عاقداً من الحائرين
		لا ينعقد بيع المرهون والمستاجر
		بيع المكره وشراؤه فاسد
		لا فرق بين أن يبدأ الكلام من النافع أو من المشتري، فمن بدأ أولاً كان هو الموجب، والآخر هو القابل
		تكرار الإيجاب قبل القبول يُبطل الإيجاب الأول، ويُعتبر فيه الإيجاب الثاني

السؤال الثاني: يبين الحكم الشرعي في المسائل الآتية:

المسألة	الحكم
بيع الشيء لمن اضطر إليه	
قال أحد المتبايعين: بعته أو اشتريته، واشتغل الآخر قبل القبول بأمر آخر أو بكلام أجنبي لا تعلق له بعقد البيع	
قال شخص لآخر: بعثتك هذا الحاسوب بمئة دينار، فقبض المشتري الحاسوب بدون أن يقول شيئاً	
قال المشتري للبائع: كيف تباع الحنطة؟ فقال: الرطل بخمسة ريالات، فقال: بكل لي خمسة أرطال، فقال، فذهب المشتري بالحنطة	
قال البائع للمشتري: بعثتك هذه الساعات بمئة ريال، فقبل المشتري نصفها بخمسين ريالاً	
قال البائع للمشتري: بعثتك اللبن في الضرع	

المسألة	الحكم
باع العُشْب في أرض مملوكة له	
بيع المرأة لبنها في قدح	
باع دأته المارة، فعادت إليه بعد البيع، وسلمها إلى المشتري	
قال البائع للمشتري بعثك هذه الشئارة شهراً	
باع شاة من قطيع	
باع ذراعاً من ثوب منقوش	
اشترى كلبشاً على أنها نطوح	
باع بشرط أن يرهن المشتري عنده شيئاً معلوماً	
باع الثمر الذي نصح قسم منه ولم ينصح القسم الآخر بشرط إبقائه على الشجر حتى ينصح	

السؤال الثالث: سنّف شروط البيع الآتية إلى انعقاد وصحة ونفاذ ولزوم، بوضع إشارة أمام الشرط المناسب:

الشرط	انعقاد	صحة	نفاذ	لزوم
تعدد التعاقد				
كون المبيع والتمن معلوماً				
قيام المائيّة في البدليّة				
خلو البيع عن الخيار				
خلو البيع عن الشرط الفاسد				
الملك أو الولاية				
اتحاد المجلس				

السؤال الرابع : ضع علامة (صح) او (خطأ) امام العبارة المناسبة مما يلي :

العبارة	صح	خطا
بيع التقييط بيع صحيح إذا جرم المتعاقدان في العقد بان يكون حالاً أو مَقْصُوطاً		
يبطل الاستصناع بوفاة المستصنع او الصانع		
لا يثبت خيار العيب وخيار الرؤية في عقد الصرف		
يُشترط لوجوب الشُّعْعة روالٌ ملصق المانع عن المبيع		

السؤال الخامس : بين الحكم الشرعي في المسائل الآتية :

المسألة	الحكم
بيع الزيت والزيت والسَّمْسِم بالشيئرح	
بيع مئة كيلو قمح بمئة كيلو قمح أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً	
بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين	
علم الشفييع بالشراء، فترك طلب الشُّعْعة في المجلس من غير عذر	



السؤال السادس: ضع علامة (صح) أو (خطأ) أمام العبارة المناسبة مما يلي:

العبارة	صح	خطأ
يُشترط لصحة الإجارة ألا يكون العمل المستأجر له فرضاً ولا واجباً على الأجير قبل الإجارة		
يبقى عقد الإجارة لازماً حتى لو حدث لأحد العاقدين أو المستأجر عذر		
تصح المزارعة إن صحّت صورتها إجارة		
لا تبطل المساقاة بموت صاحب النخل		

السؤال السابع: بيّن الحكم الشرعي في المسائل الآتية:

المسألة	الحكم
إجارة السُّكنى بالسُّكنى	
أجره أرضه على أن يزرعها ثم يُسلمها إلى المستأجر	
إذا لم أراد أن يسافر أن لا يسافر بعد أن اتفق مع المُكاري على السفر	

العكم	المسألة
	استأجر سيارة أو دابة، فزاد على الحمل المتمق عليه
	ان تكون الأرض والبدر في المزارعة لواحد، والعمل والبقر لآخر
	عُقدت المزارعة، فامتنع صاحب البدر من العمل
	أحيا الأرض الموات بغير إذن الإمام
	إجارة الخدمة بالخدمة

السؤال الثامن: ضع علامة (صح) أو (خطأ) أمام العبارة المناسبة مما يلي:

خطأ	صح	العبارة
		إن كان الرهن أكثر من الدين: تكون يد المرتهن عليها يد ضمان
		إن هلك نماء الرهن كالثوب: هلك بغير شيء
		لا يجوز وضع الرهن على يد ثالث عدل، وإن اتفق الراهن والمرتهن

خطا	صح	المسألة
		حرية الأصيل وعقله وبلوغه ليست بشرط تجاوز الكفالة
		إذا أبرأ الأصيل الكفيل؛ برا المكفول عنه
		كل عقد يضيفه الوكيل لنفسه فحقوقه تتعلق بالموكّل

السؤال التاسع: بين الحكم الشرعي في المسائل الآتية:

الحكم	المسألة
	باع سيارة على أن يرهنه المشتري بالثمن شيئاً بعينه
	رهن عيناً واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما
	رهن ساعتين بألف ريال، فقصص حصّة إحدى الساعتين
	رهن عند غيره سيارة تساوي عشرين ألفاً بعشرة آلاف، ثم استقرض منه ألفاً أخرى، على أن تكون السيارة رهناً بهما جميعاً

السؤال العاشر: ضع علامة (صح) أو (خطأ) أمام العبارة المناسبة مما يلي:

خطأ	صح	العبارة
		يلزم التوكيل بالخصومة بلا رضاء الخصم
		إذا وكل رجلين، فلا أحدهما أن يتصرف فيما وكلًا فيه دون الآخر
		تبطل الشركة بموت أحد الشريكين أيهما كان
		لا تصح المصارفة إذا كان رأس المال مجهولاً
		إن خص رب المال للمضارب التصرف في سلعة بعينها، لم يكن له أن يتحاور في ذلك
		لا يشترط لعزل المضارب علمه بالعزل
		يُشترط لانعقاد الحوالة أن يكون المحيل بالغاً

السؤال العادي عشر: بين الحكم الشرعي في المسائل الآتية:

الحكم	المسألة
	عزل الوكيل عن الوكالة ولم يبلغه عزله
	اشترك اثنان في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد
	شرطا في المصاربة أن يكون لأحدهما مئة درهم من الربح
	اقترب المضارب ورب المال، وفي المال ديون، وقد ربح المضارب فيه
	اشترطا في شركة العنان أن يكون الربح شيئا معينا
	اشتركا مفاوضة، فوثر أحدهما مالا

السؤال الثاني عشر : ضع علامة (صح) أو (خطأ) أمام العبارة المناسبة مما يلي :

العبارة	صح	خطأ
لا تجوز هبة ما ليس بمال أصلاً : كالميتة، والخنزير		
العبرة في الشيوع وقت العقد لا وقت القبض		
هلاك الموهوب لا يمنع من الرجوع في الهبة		
التقصان في الموهوب لا يمنع الرجوع في الهبة		
لا تضمن العارية بهلاكها من غير تعدد، ولو بشرط الضمان		
قبول الوصية بعد الموت، فإن قبلها الموصى له في حال الحياة أو ردّها فذلك باطل		
إذا صحّ الوقف : جاز بيعه وتملكه		
اللقطة في الحل والحرم سواء		

السؤال الثالث عشر: يبين الحكم الشرعي في المسائل الآتية:

الحكم	المسألة
	قال: وهبْكَ هذا الكتابُ غداً
	وهبه دقيقاً في جنطة، أو دهن في سمسِم
	وهب الأب لابنه الصغير هبة
	رجع الواهب في هبته بعد أن خرج الموهوب من ملك الموهوب له
	قال لآخر: منحْكَ هذا الثوبُ
	استعار أرضاً ليبنّي فيها أو يغرس نخلاً
	استعار سيارة زميله، ثم قام بتأجيرها لغيره
	استعار دابةً فردّها إلى إصطبل مالكها
	قال: أوصيتُ بثلثٍ مالي لِمَا في بطن فلانة
	أوصى لزوجته ثم طلقها وبانت عند الموت
	وقف الصبي أرضاً

السؤال الرابع عشر: يبين الحكم الشرعي في المسائل الآتية:

الحكم	المسألة
	خلط الوديفة بغير جنسها: كما إذا خلط البُر بالشعير
	اختلفت الوديفة بمال المودع من غير فعله: كما إذا انشق الطرفان، وانصب أحدهما على الآخر
	قال صاحب الوديفة للمودع: لا تدفعها إلى امرأتك، فخالفه ودفعها
	أقر الملتقط أنه أخذ اللقطة لنفسه
	غصب جنطة قطحنها
	ذبح الغاصب شاة غيره

انتهت الأسئلة



لطلب الكميات:

Facebook: [dar.ifta.123](#) YouTube: [dar.ifta](#)
 Twitter: [@dar_ig](#) Instagram: [dar_ig](#)
 Email: darabagreen@gmail.com WhatsApp: [012 556 2885](tel:0125562885)
 Phone: [012 556 2885](tel:0125562885) Landline: [055 042 8992](tel:0550428992)
 Office: [055 042 8992](tel:0550428992) Fax: [055 042 8992](tel:0550428992)



حَقِيقَةُ

التَّاهِيلُ الْفَقْهِي

على مذهب الإمام أبي حنيفة